الفصل 1

التجارة الدولية: منظمة التجارة العالمية

أظهرت النظرية الاقتصادية أن التجارة الدولية تفيد جميع الأطراف. أمّا عملياً فإن الأشياء نادراً ما تتساوى. فالرابحون على نحو خاص من التجارة الدولية نادراً ما يعوضون الخاسرين. ومع هذا فإن قلة من الناس تشكك في فوائد التجارة الدولية. ولكن قد تسعى بعض البلدان إلى اكتساب فوائد إضافية عن طريق فرض قيود على الاستيراد أو تقديم الدعم المالي للصادرات. ومن المحتمل أن تثار الأطراف المتضررة وإذا سارت الأمور بدون ضابط فمن المحتمل أن تضيع فوائد التجارة الحرة. لهذا السبب كان من الأهمية بمكان وضع قواعد عامة تلتزم بها جميع الأطراف، وهذا ما حققته «منظمة التجارة العالمية» WTO، مما يجعلها مؤسسة ذات قيمة بالغة. ولولا وجودها لكان ينبغي أن تقام.

هذه «المنظمة» هي المنظمة الأكثر تطوراً ونمواً من بين جميع مؤسساتنا الدولية. وهي لم تكن ناجحة في إيجاد قانون دولي فحسب، بل وفي ممارسة مهمة قضائية كذلك. والأكثر من ذلك أنها أوجدت وسيلة لفرض أحكامها. والوسيلة التي تستخدمها «المنظمة» هي السماح للبلد المتضرر بالثأر إلاَّ إذا حصل على تعويض أو توقف الضرر. وهذه وسيلة فعالة للغاية، إذ في معظم المجالات الأخرى تشكل سيادة الدول عقبة لا يمكن تجاوزها أمام فرض القانون الدولي.

بسبب هذه الخصائص والسمات كنت من أشد المعجبين بـ«منظمة التجارة العالمية» دون أن أعرف حقاً الكثير عنها. والحق أن النشاطات الداخلية «للمنظمة» على درجة بالغة من التعقيد. ولكن في الآونة الأخيرة تعرضت «المنظمة» إلى هجوم مركّز من جانب تحالف المنظمات غير الحكومية NGOs والاتحادات العمالية. وهذا ما جعلني أدقق في «المنظمة» عن قرب، واكتشفت أن بعض أوجه الانتقاد لها ما يساندها.

ليس هنالك الكثير من الخطأ في آلية العمل نفسها. إن مهمة «المنظمة» هي تحرير التجارة الدولية القائم على أسس الأنظمة والقوانين، وهي تنجز هذه المهمة على نحو رائع. والحق أنه لما كانت «المنظمة» تحتاج إلى الموافقة الإجماعية للدول الأعضاء المؤسسين، فإن علينا أن نعترف أن نجاحها يشكل إنجازاً فائقاً

للعبقرية القانونية. ومع هذا، فالناقدون على حق في الادعاء أن «المنظمة» منحازة إلى صف الدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات. ولا يعود هذا الانحياز إلى آلية المنظمة، ولكن إلى الطريقة التي استخدمت فيها، وإلى غياب البنى الفعالة المشابهة لمتابعة الأهداف الاجتماعية الأخرى مثل حماية البيئة، وحقوق العمال، وحقوق الإنسان. ولسوف آخذ هذه النقائص بعين الاعتبار على التوالي.

فيما يتعلق بإساءة استخدام آلية «المنظمة» ثمة مسألتان تواجهاننا. الأولى، والأهم بالحجم المطلق للتجارة، هي التفرقة في المعاملة بين منتجات الدول المتطورة والنامية. فإزالة قيود التعرفة أو التي لا تتعلق بالتعرفة على المنتجات الزراعية، والأنسجة، والأحذية تستغرق فترة أطول بكثير من إزالة القيود على البضائع الصناعية الأكثر تطوراً. وتنفق الدول الصناعية المتطورة في الوقت الحاضر /360/ مليار دولار في السنة على دعم زراعتها(*). وفي مقابل ذلك تنفق 53,7 مليار دولار فقط على المساعدات الخارجية(**). بالإضافة إلى ذلك تستمر الولايات المتحدة بالاحتفاظ بمكاسب قوانينها المضادة للإغراق،

(*) معلومات سنة 1999، السياسات الزراعية في بلدان OECD: رصد وتقويم 2001، جدول 3.

(**) مساعدات التنمية الرسمية الصافية ODA من قبل أعضاء / مؤسسات التنمية سنة 2000 بلغت 53,7 مليار دولار.

والتي يمكن أن تستخدم للحماية ضد الواردات رخيصة الثمن. هذه السمات تخلق ميداناً مجحفاً أمام التبادل التجاري(*).

والمسألة الثانية تتعلق بالانحياز لصالح المصالح المشتركة. ثمة اتفاقيات بشأن حقوق «الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة» TRIP واتفاقية بشأن «إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة» TRIM، ولكن لا يوجد اتفاقية تتعلق بحقوق العمال المرتبطة بالتجارة، باستثناء العمال المسجونين، أو الإجراءات البيئية المتعلقة بالتجارة. واختيار الاتفاقيات يحابي بوضوح المصالح المشتركة. والحق أن محاولة وضع «اتفاقية متعددة الجوانب حول الاستثمار» كان أول ما حفّز النشطاء المعادين للعولمة على الاحتجاج ومنحهم أول انتصار لهم في إيقاف ذلك المشروع.

ثمة قاعدة من قواعد «المنظمة» تحظر على الدول معاملة منتجات متشابهة مادياً على أساس كيفية صنعها(**). وهذه القاعدة وضعت للحيلولة دون أن تميز الدول ما بين الممولين الأجانب عن طريق وضع ترتيبات تتعلق بأساليب الإنتاج، ولكنها تجعل من الصعب عملياً على بعض البلدان أن تفرض معايير تتعلق

(*) عقدت إدارة بوش صفقة مع بعض أعضاء الكونغرس للتصويت مقابل إعطاءها صلاحيات تفاوض سريع وهذه الصفقات لم تبشر خيراً للمفاوضات المقبلة لدورة التنمية حيث ألزمت الإدارة نفسها على سبيل المثال بعدم إعطاء بعض التنازلات حول استيراد المنسوجات كانت قد وعدت بها سابقاً لدول أفريقية ودول منطقة الكاريبي.

(**) باستثناء ناتج جهد المساجين والتي تعتبر غير مشروعة.

بالبيئة، والعمال، أو حقوق الإنسان. مثل هذه المعايير يمكن أن تُفرض بالطبع عن طريق معاهدة دولية، ولكن المعاهدات يصعب الاتفاق عليها والأصعب من ذلك تنفيذها. فمنظمة العمل الدولية ILO، على سبيل المثال وضعت مجموعة من الاتفاقيات المفصلة، التي جرى تجاهلها إلى حد بعيد. والأكثر من ذلك أن هذه الاتفاقيات لو نُفذت لتعارضت مع قواعد «منظمة التجارة العالمية». فعلى سبيل المثال، لقد فوضت «منظمة العمل الدولية» ILO الدول الأعضاء بفرض عقوبات على بورما (مينمار) بسبب ممارستها العمل الإلزامي (تمييزاً عن عمل الأسرى)، ولكن أعضاءها الراغبين في تبني قيود على الواردات من منتجات بورمية كان من الممكن أن تخرق قواعد WTO. فهذه القواعد لها الأولوية أيضاً على الأنظمة المحلية **إذا** كانت تلك الأنظمة يمكن أن تُأَوَّل على أنها تمييز ضد منتجات الدول الأخرى(*). الافتقار إلى الأنظمة الدولية والعقبات التي تمنع التنظيمات المحلية كلاهما يعملان بالنتيجة لصالح الشركات الكبرى.

في غياب الأنظمة الملزمة الموازية في المجالات الأخرى مثل حقوق الإنسان، وشروط العمل، والصحة، وحماية البيئة، تعطي منظمة WTO التجارة الدولية أولويةً على الأهداف

(*) الدول التي تتبنى أنظمة يثبت أنها تتعارض مع قواعد «المنظمة» يمكن أن تتعرض لعقوبات تجارية من جانب الأعضاء الآخرين.

الاجتماعية الأخرى(*). وهي بطريقة ما كانت ناجحة جداً. إنها عملياً المؤسسة الدولية الوحيدة التي ترغب الولايات المتحدة في الانضمام إليها. وهذا ما يجعلها قوية جداً. ولكن التجارة الحرة والأسواق الحرة تنتج الثروة فقط، والمجتمع يحتاج أيضاً بعض المنافع العامة الأخرى كي يعيش ويزدهر. وثمة عدم توازن ما بين الربح الخاص والصالح العام في العالم اليوم، وهذا سبب أولي يُفسر لماذا تتعرض «المنظمة» للهجوم.

ضعف المؤسسات الأخرى لا يمكن أن يعالج بتغيير «منظمة التجارة العالمية». فهذه «المنظمة» ليست مؤهلة للتعامل مع حماية البيئة، وسلامة الغذاء، وحقوق الإنسان وحقوق العمال إلاّ إذا كانت التجارة الدولية معنية بذلك. وعلى الرغم من أن بعض التغييرات لا بد من إجرائها لجعل «المنظمة» أكثر معرفة بهذه المسائل، فإن العلاج الرئيس في أيدي الدول، ولا سيما الولايات المتحدة، التي لا تعطي دعماً موازياً لترتيبات دولية أخرى.

إن قوة «المنظمة» تكمن في آلية ما تفرضه. وهناك سببان يجعلان هذا الإلزام غير ملائم لتوفير المصالح العامة. أحدهما أن

(*) تضع مقدمة الاتفاقية التي أسست منظمة التجارة الدولية WTO عدداً من الأهداف النبيلة لم تتمكن حتى الآن من بلوغها ويؤكد ميثاق «المنظمة» على أن التجارة «ينبغي أن تجري بطريقة» تضمن تشغيل العمالة الكامل مع دخول متزايدة، في الوقت الذي تحمي فيه البيئة بما يتفق مع تنمية مستمرة.

الدول الأعضاء لن تقبل بها. لقد وجدت «المنظمة» وسيلة ممتازة تجعل الدول المستقلة راغبة في قبول هذا الالزام لأنها تُريد منافع التجارة. ولكن هذه حالة استثنائية؛ فثمة دول قد لا تقبل بذلك الإلزام في مجالات أخرى. وقواعد «المنظمة» لا يمكن تعديلها، كما لا يمكن وضع قواعد جديدة بدون موافقة إجماعية. لقد انضمت الصين مؤخراً إلى المنظمة: هل يمكن أن تتوقع منها أن توافق على تبني حقوق الإنسان وحقوق العمال؟ وهل يمكن للحكومة الأمريكية الراهنة أن تكون أكثر انصياعاً لمتطلبات البيئة؟

والسبب الآخر هو أن هناك كثيراً من الدول تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية المعايير الدولية. وبدلاً من فرض الالتزامات، سيكون من الأفضل كثيراً تقديم موارد تمكن الدول الفقيرة من الاستجابة لتلك المتطلبات على أساس طوعي.

لنأخذ عمالة الأطفال: بدلاً من وضع قاعدة في «المنظمة» تحظر عمل الأطفال، علينا أن نوفر الموارد لتعليم ابتدائي عالمي. عندئذ نستطيع أن نطالب الدول المتلقية للإعانة بأن تدعم حظر عمالة الأطفال كشرط لاستلام تلك الإعانة. ثمة خطة رائدة ناجحة في البرازيل، تدعى «بولسا ـ إيسكولا»، تقدم مساعدات للعائلات الفقيرة إذا كان جميع أطفالها يلتحقون بانتظام بالمدرسة. وثمة خطة إضافية مقترحة الآن تكافئ الفتيات بحساب توفير إذا أنجزن 8 صفوف من الدراسة. هذا هو نمط

الخطط التي يمكن أن تنفذ على نطاق واسع من المساعدات الدولية. وهذا المنهج من شأنه أن يتجاوز العقبات التي تفرضها سيادة الدول لأن قبول الدعم سيكون أمراً اختيارياً.

أو لنأخذ عمليات الإجلاء الاجتماعي الناجمة عن «الهدم البنّاء» للرأسمالية العالمية(*). فهي تخلق حاجة للتعويض، وإعادة التدريب، وشبكة تأمين اجتماعي. وهذه مهمات داخلية تخرج عن نطاق قواعد التجارة الدولية التي وضعتها «المنظمة». ولكن بعض الدول على درجة شديدة من الفقر بحيث لا تستطيع أن تمول الإجراءات الضرورية؛ إنها تحتاج إلى مساعدات دولية. هذا هو العنصر المفقود مع ترتيباتنا المؤسساتية العالمية. نحن نحتاج إلى وضع نظام قبول طوعي لتوفير المصالح العامة لاستكمال قواعد «المنظمة» في توفير المصالح الخاصة. ولسوف أقترح مثل هذا النظام في الفصل التالي.

بالإضافة إلى إطار جديد للمساعدات، لا بد من إحداث بعض التغييرات في إطار التجارة. هناك عدة قضايا كثيرة تواجهنا: حقوق العمال، حماية البيئة، وحقوق الملكية الفكرية، أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة TRIP، أو إجراءات

(*) «الهدم البنّاء» عبارة استخدمها جوزيف شومبيتر لوصف التقدم الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي. أنظر: «الرأسمالية، والاشتراكية، والديموقراطية» (نيويورك ولندن: هارپر وإخوانه، 1942).

الاستثمار الخاصة بالتجارة TRIM، والمنافسة، ومحاربة الفساد، والسياسات الضريبية، وإعادة تنظيم «المنظمة» نفسها. إن بعض هذه المسائل مُدرج في «الدورة التطويرية»، وبعضها الآخر يقتضي معالجته بوسائل أخرى.

حقوق العمال

التفاوت في معاملة العمال ورأس المال سمة أساسية من سمات النظام الرأسمالي العالمي في وضعه الحالي. ينتقل رأس المال إلى البلدان التي يجد فيها عمالة رخيصة وشروطاً تفضيلية أخرى. وهذا ما يساعد تلك البلدان على النمو، وقد حقق بعضها تقدماً ملحوظاً. وتخسر الدول المتطورة وظائف عمل، ولكن الأرباح من التجارة تسمح بإيجاد فرص عمل جديدة، ذات قيمة مضافة أكبر غالباً. هناك أيضاً حجم ما من الهجرة، الشرعية وغير الشرعية، إلى البلدان الغنية لملء شواغر العمل التي لا يمكن ملؤها محلياً. ولكن العمال في الدول التي تقدم عمالة رخيصة محرومون غالباً من حق التنظيم كما تُساء معاملتهم بطرق مختلفة. وتعتبر الصين ذات سمعة سيئة في هذا الصدد.

لم تدخل حقوق العمال في برنامج عمل «دورة التنمية»، والآن وبعد أن انضمَّت الصين إلى «المنظمة» من غير المتوقع أن تدخل هذه الحقوق في الدورات المستقبلية. وهذا ما يلائم مصالح الشركات متعددة الجنسيات تماماً.

ثمة مؤسسة دولية مكرسة لحماية العمال، وهي منظمة العمل الدولية ILO. وهي تتقدم على «منظمة التجارة العالمية» WTO وتتفوق عليها في أحد المجالات: إذ لديها بنية ثلاثية تضم النقابات والمستخدمين والحكومات. ويتماثل ميثاقها إلى حدٍّ كبير مع ميثاق WTO. وهي قد طورت جمْيع المواثيق الضرورية لحماية العمال. وهذه المنظمة، كشأن WTO، تتخذ إجراءات إلزامية ذات طابع اقتصادي ضد العضو الذي يرفض الانصياع لتقرير يصدر عن لجنة التحقيق في المنظمة، وهو ما يشبه نظام العقوبة في WTO. والفرق الأساس بين المنظمتين هو التزام الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال لم تصادق الحكومة الأمريكية إلاَّ على 13 من أصل 182 اتفاقية عقدتها منظمة العمل الدولية ILO. وعلى اثنين من أصل 8 من بروتوكولات معايير العمالة الأساسية.

منتقدو منظمة التجارة العالمية الذين يُحرِّضون من أجل حماية أفضل لحقوق العمال يتوجهون إلى غير الجهة المقصودة. إذ كان عليهم أن يحرضوا **من أجل** تعزيز «منظمة العمل الدولية» بدلاً من التحريض **ضد** WTO. ولو كان لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية، لكان بوسعهم أن يصادقوا ويفرضوا اتفاقيات «ILO».

ويحتاج الجهاز البيروقراطي للمنظمة إلى تنشيط. فهذا

الجهاز قد اقتنع بعجزه ويسعى بتقديم قصارى جهده من خلال جمع المعلومات ودعم عدد من المشاريع النموذجية الصغيرة. وقد أوجدت المنظمة مؤخراً، خارج نطاق دورها المعتاد، «لجنة تحقيق» حول العمل الإجباري في ميانمار (بورما) وقدمت تقريراً قاسياً، ولكن لم ينجم عنه أي شيء. ولم يتعين متابعة جرت مؤخراً عن أي تحسين في الأوضاع في بورما.

ولما كانت منظمة التجارة الدولية WTO على درجة كبيرة من القوة، في حين أن منظمة العمل الدولية تفتقر كثيراً إلى الفاعلية، فإن بعض منتقدي العولمة يعطون WTO دوراً أكبر في فرض معايير العمل. ولكن ثمة مشكلات هذا التوجه. فكثيراً من الانتهاكات العمالية ليس لها علاقة بالتجارة الدولية وقد لا يكون لها تأثير عليها، كاستخدام الأطفال على سبيل المثال في جمع المحاصيل المحلية، أو منع تشكيل نقابات لسائقي الباصات. والأكثر من ذلك أن منظمة التجارة الدولية قد تمتنع أو تتحفظ على فرض عقوبات على دول غير موقعة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وهنا يأتي دور المجتمع المدني في العمل وممارسة الضغط على الحكومات للقيام بذلك.

لقد جرى جدال حول تعرض الإجراءات التي تتخذها لجنة التحقيق في منظمة العمل الدولية، إلى تعارض مع قواعد «منظمة التجارة العالمية» WTO. هكذا كان الحال بالنسبة لبلد فرض

عقوبات تجارية ضد ميانمار (بورما). بيد أن الجدل لم يجر اختباره إذ لم يأخذ أي بلد بنتائج التحقيقات التي أجرتها منظمة العمل الدولية. وأعتقد أن هيئة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية سوف تعترف بأحكام منظمة العمل الدولية، إذا لم تفعل فسيكون هناك ما يبرر شرعياً التحريض ضد منظمة التجارة العالمية.

إن منظمة العمل الدولية من الضعف بحيث أن الصين لم تمتنع عن توقيع بروتوكول التفاهم والتعاون معها. وهذا قد يكون مفيداً في يوم ما في المستقبل، عندما تصبح «المنظمة» من القوة بحيث تستطيع أن تضغط على الصين لكي تحترم حرية العمال في التنظيم. لدى الصين مصادر لا تنضب من العمالة الرخيصة، وقد أصبحت الأيدي العاملة لديها أكثر إنتاجية بفضل تطور اقتصادها. وسيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة للبلدان الأخرى أن تنافس في هذا المجال إلاّ إذا سمحت الصين لعمالها بحصد مكاسب إنتاجيتها المتزايدة.

البيئة، والصحة، والسلامة

تثير تنظيمات الصحة والسلامة البيئية بعض المشكلات الشائكة. فكما هو الحال الآن فإن الدول لها الحرية في وضع الأنظمة التي تريدها ضمن حدودها. ولكن لا يوجد بلد يستطيع استخدام العقوبات التجارية ليفرض معاييره الخاصة على دولة أخرى إذا كانت السلعة المستوردة مماثلة تماماً للسلعة المنتجة

وطنياً. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو في حالة وجود اتفاقية دولية نافذة يخضع لها كلا البلدين التابعين لمنظمة التجارة العالمية. وهذا ما يجعل من الصعب فرض معايير بيئية على الدول الأخرى. وكما تشير المفاوضات حول ارتفاع نسبة الحرارة عالمياً فإن الاتفاقيات الدولية يصعب الوصول إليها.

في سابقة هامة أصدرت الولايات المتحدة أنظمة تحظر استيراد القريدس (الروبيان) الذي يتم اصطياده بطريقة لا تحمي الأحياء المعرَّضة للخطر، وخاصة السلاحف. هذا الإجراء رفضته منظمة التجارة العالمية، وبعد دعاوى مطولة حكمت هيئة تحكيمية في حزيران/ يونيو 2001 لصالح الحظر الأمريكي لاستيراد القريدس، آخذة بعين الاعتبار جهود الولايات المتحدة الطيبة للتفاوض من أجل اتفاقية لحماية السلاحف. وكان هذا انتصاراً مهماً لأنصار البيئة، وأزالت أحد أسباب التذمر ضد «منظمة التجارة العالمية»، كما أنه يشكِّل سابقة يمكن أن تستخدم في قضايا بيئية أخرى.

ثمة كثير من القضايا العالقة. من الواضح أنه عندما يتأثر بلد ما بأساليب الإنتاج في بلدان أخرى، كما في مثال ارتفاع نسبة السخونة العالمية، ينبغي أن يكون ذلك البلد قادراً على حماية نفسه بفرض عقوبات تجارية. ولكن ماذا إذا لم يتأثر بلد ما، مثلاً، إذا كان دبغ الجلود يسمِّم الهواء في الهند، أو كان الرصاص

يُرسّب السموم في تربة تشيلي؟ إذا كانت الولايات المتحدة تفرض حظراً على استكشاف النفط القطبي في بلادها، فهل تستطيع أن تفرض حظراً على استيراد النفط القطبي من روسيا؟.

من المسلَّم به أن WTO غير ملائمة للتعامل مع القضايا البيئية، والصحية، والغذائية. فهي تفتقر إلى الخبرة والمصداقية في هذه الميادين. فهذه القضايا معقدة ومرهقة للغاية. وقد أُقحمت «المنظمة» في هذه المسائل كي تحول استخدامها لأغراض حماية المنتوجات المحلية من المنافسة الخارجية. وسيكون من الأفضل كثيراً التعامل مع هذه القضايا خارج إطار اختصاصات «المنظمة» WTO.

يطالب نشطاء البيئة بقوة في العالم المتطور بمعايير بيئية عالمية، ولكن الدول الفقيرة لا تستطيع أن تلبي تلك المعايير. وفرض المعايير عن طريق آلية مُلزمة سيحدث تفرقة واضحة تجاه العالم الأقل نمواً. وهذه حالة من الحالات التي يجب أن تستخدم فيها الحوافز المادية لتحقيق استجابة طوعية. إن حماية البيئة غاية نبيلة، والذين يؤمنون بها ينبغي أن يكونوا على استعداد لدفع الأموال من أجلها. وثمة الكثير من المبادرات الخاصة للمحافظة على الحياة النباتية والحيوانية، مثل الغابات المطرية أو الأجناس الحية المعرَّضة للخطر، التي تستحق بعض التمويل العام.

لا توجد اتفاقية عامة حول قضايا البيئة. وقد اقتُرح وجود

منظمة بيئية عالمية كحاجة ضرورية، ولكن وجود إعراض عن المؤسسات الدولية يجعل هذه الدعوة لا تجد آذاناً صاغية. والحق أنه لن يكون من الملائم خلق جهاز بيروقراطي كامل، وخاصة إذا لم يُمنح أي صلاحيات. ولكن ليس من المبالغ فيه أن نطالب بمؤسسة لا تتمتع بمكاتب وموظفون وإنما تعتمد على هيئة من الخبراء، بدلاً من بيروقراطيين يعيَّنون بالمحسوبية. مثل هذه المؤسسة يمكن أن تكتسب السلطة من خلال خبرتها وتأثيرها على السياسة البيئية العالمية.

سيكون من الأسهل جداً إدخال اعتبارات حقوق الإنسان والعمال واعتبارات البيئة في منطقة التجارة الحرة، التي اقترحتها إدارة بوش، بدلاً من إعادة تركيب «منظمة التجارة العالمية». والتغيير الأخير في قواعد اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة شمال الأطلسي NAFTA لتسهيل المحافظة على معايير البيئة الوطنية يشير إلى أن المشاعر الشعبية العامة بدأت تؤثر في المواقف الرسمية المتعلقة بالسياسة التجارية(*). ولكن نقابات العمال تبقى متشككة جداً، لأسباب لها ما يبررها: ففي حالة «نافتا» NAFTA لا يوجد جسر قانوني يربط ما بين الاتفاقية الجانبية الخاصة بالعمال، والاتفاقية الرئيسية لمنظمة «نافتا». ومن هنا فإن انتهاك

(*) انظر: Nafta Deal Changed to Curb Companies ـ فاينانشيال تايمز (طبعة أمريكا)، 3 آب / أغسطس، 2001، ص 3.

الاتفاقية الجانبية لن يؤثر على منظمة «نافتا». وعلى العكس من ذلك، فإن الفصل الحادي عشر من هذه الاتفاقية (نافتا) الخاص بالاستثمار يتضمن أحكاماً فعّالة حول حماية حقوق الملكية المشتركة.

حقوق الملكية الفكرية

تثير حقوق الملكية الفكرية قضايا مفهومية وعملية معاً. وتعبير «الملكية الفكرية» في حد ذاته تعبير مضلل لأنه يستند إلى التشابه الجزئي المزيف مع الملكية المادية الملموسة(*). السمة الأساسية للملكية المادية أن قيمتها مستقاة من استخدام المالك لها، ولكن الملكية الفكرية تستقي قيمتها من استخدام الآخرين لها: فالمؤلفون يريدون لأعمالهم أن تُقرأ، والمخترعون يريدون لاختراعاتهم أن تُستخدم. براءات التسجيل وحقوق النشر تضمن أن يتلقى المبدعون مكافآتهم، ولكن النقود ليست بالضرورة الوسيلة الوحيدة للمكافأة التي يسعون إليها. فالعلم الخالص، على سبيل المثال، تعود ملكيته تقليدياً إلى الجمهور، وقد جاهد العلماء من أجل الحصول على الاعتراف الفكري أكثر من حصولهم على المكافآت المادية. وساعدت مؤسسة براءات

(*) جون كي «حقوق وأخطاء الملكية الفكرية» فاينانشيال تايمز (طبعة أمريكا)، 21 آذار / مارس، 2001، ص 17.

التسجيل وحقوق الملكية الفكرية على تحويل النشاط الفكري إلى نشاط تجاري، وهذا النشاط بالطبع حافزه الربح. ويمكن القول إن هذه العملية قد أخذت بُعداً زائداً عن الحد. فحماية براءات التسجيل والإبداع ضرورية بالطبع لتشجيع الاستثمار في الأبحاث، ولكن ثمة شيء ضائع عندما يصبح العلم، والثقافة، والفن تحت سيطرة حافز الربح.

من أجل أن نفهم ما يحدث، علينا أن نعود إلى حركة التسييج التاريخية في الزراعة. ففي بداية الرأسمالية في بريطانيا، تحولت المراعي ذات الملكية العامة إلى ملكية خاصة من أجل زيادة الإنتاجية. وكانت الحقيقة المفجعة أن الأفراد لم يجنوا فوائد كافية من تحسين الملكية العامة تبرر الاستثمار في تحسينها. وتعرف هذه الواقعة بـ «مأساة المناطق العامة». وتواجه اليوم العلوم والثقافة، التي كانت تؤول تاريخياً إلى الملكية العامة، حركة تسييج مشابهة. فخصخصة الملكية العامة تخلق تهديداً شديداً لتنوع الثقافة، وللثقافة ذاتها حقاً. ومن الصعب التخيل كيف يمكن للثقافة أن تنشر نفسها دون السماح للقراء بالوصول إلى الملكية الفكرية. وهذه المشكلة تتجاوز كثيراً قدرة منظمة التجارة العالمية على الحل. ومن أجل خلق توازن أفضل ما بين النطاق العام والنطاق الخاص يتطلَّب الأمر تغييراً جوهرياً وتغييرات مؤسساتية بعيدة المدى.

برزت المشكلات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في قضية الأدوية التي يحتاجها علاج الأمراض المعدية، وخاصة فيروس الإيدز HIV/AIDS في أفريقيا. فتحت الضغط الهائل من جانب الرأي العام، بدأت شركات الأدوية بالتنازل، ووافقت الولايات المتحدة بأن تسمح لهذه المعالجة أن تندرج ضمن إطار دورة التنمية Development Round. وقد جرت الأمور حتى الآن على نحو جيِّد. ولكن الخطوة المحتملة التالية أن شركات الأدوية ستقوم بتحويل مواردها إلى ميادين أقل حساسية، وبالتالي أكثر ربحاً. لقد أُنفق من المال من قبل على تطوير مستحضرات التجميل أكثر بكثير مما أنفق على معالجة الأمراض الاستوائية(*). ولا بد من إيجاد حوافز جديدة لتشجيع الأبحاث الخاصة بالأدوية وإنتاجها من أجل البلدان النامية. ولقد خطت مؤسسة غيتس The Gates Foundation خطوة في الاتجاه الصحيح بتقديمها جوائز مالية من أجل اللقاحات والمعالجات الأخرى للأمراض السارية.

لقد فتحت «منظمة التجارة العالمية» صندوق باندورا(**)

(*) وفقاً لمعلومات منظمة «أطباء بلا حدود» تم طرح 1,223 نوعاً من الأدوية الجديدة ما بين سنتي 1975 و1997 من بينها 13 نوعاً فقط لمعالجة الأمراض الاستوائية التي تعاني منها الدول النامية بالدرجة الأولى.

(**) هو صندوق الشرور، كما تقول الأسطورة، ما إن يُفتح حتى تخرج كافة الأمراض والحشرات والشرور. ـ المعرِّب.

عندما دخلت ميدان حقوق الملكية الفكرية. إذا كانت الملكية الفكرية موضوعاً مناسباً لـ «المنظمة» فلماذا لا تكون حقوق العمال وحقوق الإنسان كذلك؟ ثمة حاجة إلى براءة التسجيل وحماية حقوق النشر، ولكن مثل هذه الحماية لا تشكِّل قيداً على التجارة. كم هي القيود المبررة؟ إن حساب الإيجابيات والسلبيات يختلف اختلافاً بيِّناً ما بين الدول المتقدمة تقنياً التي تستفيد من الاختراعات، وبين الدول الأقل نمواً التي عليها أن تدفع من أجلها. إن حقوق الملكية الفكرية ذات أولوية عالية في برنامج عمل الولايات المتحدة، والدول النامية لديها ما يبرر استياءها من الشكل الذي اتخذته اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIP. الموضوع يتطلَّب إعادة نظر أكثر شمولاً مما ظهر في «حلقة التنمية».

حماية الاستثمار وإجراءات مكافحة الفساد

هذا مجال واسع آخر تحتويه اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIM. وُضعت هذه الإجراءات لإيجاد نوع من التكافؤ ما بين الشركات الأجنبية والمحلية. وهذا هدف قيم تضطلع به. ولكن الحقيقة أنه، في عالم يتمتع فيه رأس المال بحرية الحركة، فإن الأمور منحرفة إلى حد كبير لصالح المستثمرين الأجانب والشركات متعدِّدة الجنسيات. وتعمل اتفاقية إجراءات الاستثمار TRIM على مأسسة هذا الانحراف وتعزيزه.

كثيراً ما تُقدِّم الدول حوافز ضرائبية ومعونات مالية أخرى للشركات متعددة الجنسيات لأن عليها أن تتنافس إحداها مع الأخرى لجذب الاستثمارات الخارجية. وعندما تتعلَّق الأمور باستغلال الموارد الطبيعية، غالباً ما تقدم التنازلات عن طريق الرشوة. وتتطلَّع شركات التعدين والنفط بشدة إلى محاربة الفساد بعدما تحصل على امتياز، ولكن في الصراع للحصول على الامتيازات لا توجد قيود(*). ومنظمة التجارة العالمية لم تقم بأي محاولة لمواجهة مثل هذه المسائل. واتفاقية TRIM قد وضعت للحيلولة دون التمييز التجاري تجاه الشركات متعددة الجنسيات. وقد استفادت كثير من الدول النامية من القواعد التي انبثقت عن «حلقة أورغواي» حول المتطلبات الداخلية ومتطلبات أداء التصدير(**). من ناحية ثانية فإن الاستخدام المتنامي من جانب الدول النامية لفرض نسبة عالية من المنتوج المحلي في البضائع المصدرة ترتيبات تجارية إقليمية مثل NAFTA والاتحاد الأوروبي EV، بالإضافة إلى الحوافز المحلية، وأنظمة محاربة الإغراق التمييزية لا تخضع لقواعد اتفاقية TRIM بتاتاً. هذا الاختلال في التوازن ينبغي أن يصحح في حلقة التجارة المقبلة. أضف إلى

(*) استناداً إلى مناقشة مع المديرين، التنفيذيين لشركة تعدين كبرى.

(**) قادت «حلقة أورغواي» للمفاوضات تحت سقف الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT إلى إنشاء «منظمة التجارة العالمية» WTO.

ذلك أنه لا توجد قواعد «لمنظمة التجارة العالمية» ضد نشاطات الشركات متعددة الجنسيات والتي تضر بالبلدان التي تعمل فيها تلك الشركات.

من الصعب أن نرى كيف يمكن لبنية WTO أن تُعدَّل كي تجابه قضية الرشاوى. لكن ذلك لا يجعل تلك القضية أقل أهمية. المعالجات تكمن في مكان آخر، ولكن ينبغي متابعتها بقوة. لقد تحقق بعض التقدم من قبل. فالولايات المتحدة حرَّمت رشاوى الشركات الأمريكية للحكومات الأجنبية منذ 25 سنة واعتبرتها جريمة، كما وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مؤخراً على قانون لمحاربة الرشوة. وما زلنا بحاجة إلى مزيد من الإجراءات. فعلى سبيل المثال تستطيع «لجنة السنوات والتبادل» SEC(*) أن تفرض شرطاً أساسياً على شركات النفط والموارد الطبيعية بأن تكشف المدفوعات المقدمة إلى بعض البلدان، في الداخل أو الخارج، إذا كانت تريد لأسهمها أن تباع في الولايات المتحدة. وسيكون من الممكن عندئذ إضافة جمع المدفوعات ومحاسبة الحكومات المتلقية بشأنها. ولقد شرعت مؤخراً منظمة غير حكومية تدعى «الشاهد العالمي» في التحريض على اتخاذ إجراء كهذا. وهي تستحق الدعم.

(*) وهي اللجنة المشرفة على بورصة الأسواق المالية في الولايات المتحدة.

يمكن القول بأنه من الضروري تشجيع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة SME. وهذه المسألة ليست موضع اهتمام اتفاقية TRIM في الوقت الحاضر. مرة أخرى ستكون الحوافز من خارج إطار منظمة التجارة العالمية في صورة تمويل القروض الصغيرة ونشاطات المبادرات الصغيرة والمتوسطة SME هي الأفضل. وهذا سيشكِّل جزءاً من العنصر المفقود الذي سنناقشه في الفصل المقبل.

المنافسة والسياسة الضريبية

يقوم الاستنتاج بأن التجارة تفيد جميع الأطراف على نظرية التوازن. ولكن التوازن مفهوم جامد، في حين أن النمو الاقتصادي ديناميكي. لا تميل الأسواق الحرة نحو التوازن إلاَّ عندما يكون قانون العائدات المتناقصة قيد العمل(*)، ولكن ثمة أوضاع تتضمن الابتكارات التقنية وسيطرة السوق حيث يمكن للاستثمارات الإضافية أن تعطي عائدات متزايدة. وهي في مثل هذه الحالات من المفيد دفع الاستثمارات إلى ما وراء التوازن النظري. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول أن تتنافس لجذب رأس المال. هذه الاعتبارات تبين الحاجة إلى وضع قواعد تجابه الممارسات اللاتنافسية على مستوى العالم.

(*) وهو القانون الذي يشير إلى أن زيادة الاستثمار بعد حد معين تؤدي إلى تناقص في زيادة العائد الناتج عن كل دولار إضافي.

سياسة المنافسة وبعض القضايا الضريبية قد أُدرجت بالفعل في المراحل اللاحقة من «حلقة التنمية». وهذا ما يمكن أن يبرّر على أساس أنك إذا ألقيت كل شيء في الوعاء فمن الممكن أن تطبخ شيئاً ما. ولكن من الصعب أن نرى ماذا يمكن أن يتمخض عن المفاوضات، نظراً لاختلاف وجهات النظر الشديد بين الشركاء التجاريين الرئيسيين. وفرض الضرائب على رأس المال، وتقييد المطامح الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، سيكونان بلا شك من أكثر المهمات تحدياً في عصرنا.

الهيئة الاستشارية المؤلفة من خبراء ماليين قد شكلها الأمين العام للأمم المتحدة للمساعدة في التحضير لمؤتمر القمة حول «التمويل من أجل التنمية»، والذي عقد تحت راية الأمم المتحدة في المكسيك في شهر آذار/ مارس 2002، وترأسه الرئيس المكسيكي السابق زيديلو. وقد تضمنت توصياتها تشكيل منظمة دولية للضرائب. وهذا يمكن أن يكون إجراءً بالغ الطموح، إذ ثمة شعور قوي سائد ضد تشكيل أي منظمات جديدة. لقد كانت منظمة OECD فعالة في حقل الضرائب وتوصلت إلى بعض المقترحات المتواضعة من أجل التعاون. وقاومتها إدارة بوش في البداية، لكنها غيَّرت موقفها بعد 11 أيلول/ سبتمبر. فالتقدم في مراقبة أماكن ملاذ الضرائب قد يكون واحداً من الفوائد الجانبية في الحرب على الإرهاب.

قضايا تنظيمية

على الرغم من أنني لم أجد الكثير من الخطأ في بنية «منظمة التجارة العالمية» فثمة أسباب لانتقاد الطريقة التي تستخدم بها هذه البنية. تُتهم «المنظمة» بأنها تعمل من وراء الأبواب المغلقة، وأنها تحابي مصالح الشركات متعددة الجنسيات ولا تكترث بمصالح الدول الأقل تطوراً. يمكن لهذه الأخطاء أن تُعزى، إلى حدٍّ كبير، إلى طريقة «المنظمة» في العمل. فهي لا تملك إلاَّ كادراً صغيراً من الموظفين وميزانية ضئيلة(*). وهذا يتناقض تماماً مع الأجيال السابقة من المؤسسات الدولية ويعكس انحرافاً معادياً للمؤسسات الدولية في عصرنا، وهذا ما يترتب عليه بعض العوائق الخطيرة.

إن «المنظمة» ببساطة لا تملك الكادر الوظيفي أو الميزانية من أجل المحافظة على اتصالات مناسبة أو حماية مصالح جميع أعضائها. وفي المؤسسات المالية والتجارية الأخرى يتقن الكادر الوظيفي دراسة القضايا والخيارات التفاوضية، وبالإضافة إلى ذلك فإن وفود الدول المتطورة تحتضن الدول الأدنى تطوراً أما في «المنظمة» تجري جميع المفاوضات بين الدول، وغالباً لا تستطيع الدول الأدنى تطوراً الدفاع عن مصالحها. وليس لديها

(*) بعد سياتيل أشار رئيس «المنظمة» مايك مور إلى أن الميزانية السنوية «لمؤسسة الحياة البرية العالمية» (350 مليون دولار سنة 2000) أكبر بثلاث مرات من ميزانية منظمة التجارة العالمية.

الكثير لتقوله بالنسبة لوضع أحكام «حلقة أورغواي»، ومع هذا كان عليها أن تقبل نتائج تلك الدورة بالجملة لأن كل بلد، وفقاً لقواعد «المنظمة» هو عضو في جميع الاتفاقيات التي يجري التفاوض وعليها قبولها كرزمة واحدة. وهذا قد يكون ضرورياً لإنجاز «حلقة أورغواي»، ولكنه ادعى إلى الاعتراض بأن كثيراً من الدول لم تكن تعرف علام كانت توقّع. وبعضها أصبح يواجه صعوبات في إنجاز التزاماتها.

ما الذي يمكن فعله لتصحيح الوضع؟ من الواضح أنه لا بد من تعزيز قدرة الدول النامية على المشاركة على نحو أكثر فعالية في مفاوضات «المنظمة» وقراراتها. ولما كنتُ على درجة غير كافية من الخبرة في تعقيدات «المنظمة» فلسوف أنوِّه بالصحيفة البريطانية البيضاء «حول التنمية الدولية»(*)، وإلى تقرير زيديلو المعتمد من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. فهاتان الوثيقتان توصيان بمساعدة قانونية لمساعدة الدول النامية على اجتياز القواعد التجارية القائمة، والمساعدة الفنية لبناء قدرة تفاوضية تجارية لدى دول «المنظمة» الأفقر، والمرونة تجاه المواعيد النهائية «للمنظمة»، والمعاملة الخاصة والمختلفة لدول ذات مراحل مختلفة من النمو، والإصلاح الممكن للعملية التفاوضية.

(*) «إزالة الفقر العالمي: جعل العولمة من أجل الفقراء»، الصحيفة البيضاء حول التنمية الدولية (مقدمة إلى البرلمان البريطاني من قبل وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية بتفويض من جلالتها، كانون الأول / ديسمبر 2000).

ومن المشجع أن الإعلان الوزاري في الدوحة في افتتاح «حلقة التنمية» في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2001 وعد ببذل جهد كبير لتنفيذ هذه المقترحات. كما قدمت الحكومة البريطانية مساعدة مالية للدول النامية لهذا الغرض.

في المحصلة، إن «حلقة التنمية» يمكن أن تكون مفيدة في علاج أمراض العولمة إذا أردفت بمجموعة من الحوافز المادية من أجل ضمان الانصياع الطوعي للقواعد والمعايير الدولية. ولسوف يقترح الفصل المقبل طريقة لتوفير العنصر المفقود.

obeikandl.com